وصول
معا من أجل الحقوق

مركز وصول لحقوق الإنسان

التقرير السنوي لعام 2019

أنجز هذا التقرير ليلخص نشاط "مركز وصول لحقوق الإنسان" في لبنان لعام 2019

المحتويات

النضال في بُهتان حقوق الإنسان ---------- 3
لمحة عن فكرة عمل "وصول" ---------- 4
الأهداف الرئيسية ---------- 5
الرؤية ---------- 5
الرسالة ---------- 5
انطلاقة عمل "وصول"---------- 6
العقبات التي واجهت "وصول" وفريق عمله ---------- 7
ملخص عن وضع اللاجئين في لبنان---------- 8
مشروع الدعم القانوني----------10
وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات ----------12
الانتهاكات بحق اللاجئين----------14
المنهجية العامة للبحث والتوثيق----------16
أبرز التقارير والمنشورات ----------17
الحشد والمناصرة لحقوق اللاجئين ----------19
وصول في الإعلام----------21
منظمات المجتمع المدني – المتعاونون والشركاء المحليون والدوليون----------22
الجهات المانحة----------23

النضال في بُهتان حقوق الإنسان

نحنُ السوريون ندينُ لكلّ العالم مدى الحياة بما قدمناهُ لهم، لقدْ كنّا تجربةً ثمينةً للدول التي أرادت تجريبَ قُدُراتها العسكرية والأمنية، كنّا ولا زلنا خيرَ تجربةٍ لتنميةِ اقتصاداتِ الدول التي استضافتنا في مخيماتٍ قماشية أسموها ،مسكنَ اللاجئين"، لقد كنّا حجّةً كبيرة أمام أي فشلٍ ذريع في سياسات الدول، ومبرر خيباتِ الأمل أمام شعوبها" ولا يزالُ الجزءُ الأكبرُ من سوريا ساحةَ حربٍ لتصفية حساباتِ الدول بين بعضها البعض، بعدما تمَّ احتلالُ الجزء الآخر منها.

إن حقوقَ الإنسان في بلادنا "مفقودة"، البحثُ عنها "ممنوع"، والعملُ بها "جريمةٌ يحاسِبُ عليها القانون .."هذا اختصارٌ لتعريف حقوقِ الإنسان في بلادنا، الحقوق المتأصّلة في البشرية بات يجب على المدافعين والمدافعات النظرَ مليًا قبل الدخولِ إلى ساحةِ المعركة الحقوقية.

فالإيمانُ والعملُ في مجالِ حقوقِ الإنسان هو نضالٌ حقيقي في البحثِ عن سبلٍ للحياة، يجبُ على جميعِ الناس معرفَتها، ومعرفة كيفية المطالبة بها من السُلطات الحاكمة، والنضالُ من أجلِ تحصيلها، ولا يجبُ علينا أن نُقارِنَ احترام حقوقِ الإنسان بينَ بلداننا وبلدانِ العالمالآخر لأنّ أساليبَ القمعِ تختلفُ من دولةٍ إلى أخرى ومن قارّةٍ إلى . أخرى، إلّا في الشرقِ الأوسط فهي تتشابهُ بنسبةٍ كبيرة، أقلُّ ما فيها أساليبَ قمع حريةِ الرأي والتعبير.

ومع إيماننا المطلق بحقوقنا ك "لاجئين"، فقد بدأنا أولى خطوات تأسيسِ "مركز وصول لحقوق الإنسان "في تموز عام 2017 .لا شك بأنها كانت مرحلة صعبة للغاية شكّلت هاجسَ قلقٍ لا يوصف في اتخاذنا قرار تأسيس هكذا مشروع، إلّا أنَّ المساعدة والدعم المعنوي الذي تلقيناه من عشرات الأصدقاء المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان من عدة بلدان كان لهما دورًا كبيرًا في دفعنا للمضي قدمًا نحو إيصال "وصول "إلى طريقه المرجو، ولهم فضلٌ كبير فيما وصلنا إليه الآن.

لذلك، يتمثّل عمل "مركز وصول لحقوق الإنسان "في التوعية حول انتهاكات حقوق الإنسان بحق اللاجئين السوريين في لبنان، ورفع أصوات اللاجئين عاليًا ودعمهم بما نستطيع، وتزويد المدافعين بآليات الدفاع عن الحقوق والحريات العامة ولأن تكاتف المدافعين أفرادًا ومجموعات هو صُلب النجاح نحو تحقيق أي هدف بتغيير سياسات لبنان في تعامله مع اللاجئين الهاربين للبحث عن مساحة أمان في محاولة للبقاء على قيد الحياة.

إن هذا التقرير بسيطٌ في شكله ومضمونه، لكن خلف كل كلمة هناك مراحل طويلة اتخذناها لتجاوز الضغوطات النفسية الهائلة .أنجز عمل ونشاط هذا التقرير البسيط عائلة "وصول"، عائلةٌ من مجموعة شبان وشابات لدينا الايمان المطلق بأن اليافعين يستطيعون البدء بتغيير العالم بخبرات ضئيلة بعد تجربة مريرة من العمل على مَأسسة مركز وصول لحقوق الإنسان"، لذا فنحن مستمرين في هذا العمل لتحقيق ما نصبُّ إليه لو بعد حين".

ستنتهي الحرب يومًا ما، وسيعود كلّ لاجئٍ إلى وطنه، وسيكون هناك من الجانب الآخر إنسانًا يحاول "الوصول لحقوق الإنسان".

مؤسس ومدير مركز وصول لحقوق الإنسان - محمد حسن

بعد سنتين من العمل ك باحثة في المجال الاجتماعي، انتقلت منذ حوالي سنة إلى العمل في المجال الحقوقي، وتخصصت في مجال عملي حول انتهاكات حقوق الإنسان مع اللاجئين السوريين في لبنان، الذي سمح لي في كسب فهمٍ أعمق لما يتعرضون له من صعوبات وضغوطات مباشرة.

إن العمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في بلدان الشرق الأوسط عالي الخطورة، يبدو فيه المدافعين هدفًا للسلطات الحكومية والأجهزة الأمنية، وفي بعض الأحيان من المجتمع نفسه إذا ما كانوا يتبعون سياسيًا لطرف مشارك في الحكومة.

يتعرض المدافعين للعديد من الانتهاكات بدءًا من التهديد و/أو المضايقات، وصولًا إلى الملاحقة الأمنية و/أو الاعتقال التعسفي و/أو التهديد بالترحيل، لذلك فإن الكثير من المدافعين (خصوصًا أولائك الذين ينشطون بشكل فعّال في رفع أصوات المطالبة بالحقوق والحريات العامة)، قد أجبروا على مغادرة البلاد بحثًا عن الأمان والحماية في بلدان أخرى، وبالتالي فإننا نشهد انخفاضًا بالنشاط في هذا المجال جراء الخوف والعقبات التي يواجهونها خلال عملهم أقل ما فيها عدم التمتع بحرية الرأي والتعبير.

إن الإعلان الذي تبنته الأمم المتحدة في عام 1998، حول حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، كان معلمًا تاريخيًا في وجوب حماية نشاط حقوق الانسان وهو أول أداة للأمم المتحدة تعترف بشرعية عمل المدافعين عن حقوق الانسان وكذلك حمايتهم، فقد نصّت المادة 9 أن "لكل فرد، لدى ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك تعزيز وحماية حقوق الإنسان المشار إليها في هذا الإعلان، الحق، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره في الالتجاء إلى سبيل انتصاف فعال وفي الحماية في حالة انتهاك هذه الحقوق"، رغم جميع المعاهدات والاتفاقيات التي تنص على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان جهارًا وملزمًا للدول، يبقى طريق العمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان أمامنا طويل في معظم البلدان.

يركّز "مركز وصول لحقوق الإنسان" على دعم المدافعين عن حقوق الإنسان، ويمنح اليافعين مساحًة للانخراط في فريق عمله ليكون لهم دورًا مؤثرًا وفعالًا في قضايا حقوق الإنسان التي يعمل عليها.

نبيلة الحموي – باحثة في وحدة رصد وتوثيق الإنتهاكات

لمحة عن فكرة عمل "وصول

جمعية "مركز وصول لحقوق الإنسان" ACHR هي جزء من منظمات المجتمع المدني تأسست في لبنان عام 2017 من أجل مراقبة واقع حقوق الإنسان والدفاع عنه، بدءًا من حقوق اللاجئين السوريين في لبنان. ويأتي المركز في وقتٍ يزداد فيه التوتر، وترتفع الانتهاكات الجسدية والنفسية والاجتماعية في مجتمعات اللاجئين، ويطمح المركز إلى أن يكون متخصص في دعم قضايا اللاجئين والمعتقلين تعسفيًا من الناحيتين القانونية والحقوقية.

ويسعى "وصول" إلى أن يكون مرجعًا للاجئين والأفراد المهمّشين في المجتمع - خاصة المجتمعات التي ليست على دراية بحقوقهم الأساسية - ورفع مستوى الوعي الفردي والجماعي بحقوق الإنسان والحريات العامة، والتوعية بالانتهاكات ضد مجتمعات اللاجئين والمعتقلين تعسفيًا من خلال رصدها وتوثيقها وإقامة حملات المناصرة عبر الوسائل الإعلامية وحشد الرأي العام المحلي والدولي حولها ورفع الانتهاكات إلى الجهات والهيئات الدولية من خلال الآليات الدولية لحقوق الإنسان والوسائل القانونية، التي تخوّل بناء ثقافة حماية واحترام حقوق اللاجئين وضمان حريتهم وتأمين احتياجاتهم، وتقديم الدعم والتمثيل القانونيَين للدفاع عن قضاياهم وطلب الإنصاف القانوني.

ويهدف "وصول" إلى أن يكون مركزًا ذو مصداقية دولية ومرجًعا في المنطقة حول عملية مراقبة حقوق اللاجئين والموقوفين قسريًا، إذ أن المركز يعتمد منهجية عمل مفوضية حقوق الإنسان OHCHR في رصد انتهاكات حقوق الإنسان وجمع المعلومات والبحث.

الأهداف الرئيسية

- التمثيل القانوني للاجئين.
- إعادة تفعيل آليات المساءلة لتطبيق القوانين.
- تأمين وقاية وحماية مجتمعية.

الرؤية

حماية الحقوق الأساسية للاجئين والمعتقلين تعسفيًا.

الرسالة

تأمين الدعم القانوني والمدافعة الحقوقية لتلبية الاحتياجات المرتبطة بحقي السلامة الشخصية والعمل الكريم، وبحريتي الرأي والتعبير.

انطلاقة عمل "وصول"

تمحّور عمل مركز "وصول" لحقوق الإنسان منذ نشأته إلى يومنا هذا حول التوعية القانونية للاجئين في المخيمات ورصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ضد اللاجئين الفارين من سوريا، وتسليط الضوء ومناصرة قضايا اللاجئين الجماعية التي تهدد السلامة الشخصية وحق العمل وحرية التنقل وحق تشكيل الجمعيات السلمية.

واستطاع "وصول" جمع بيانات أولية تساعده على تصميم مشاريع إضافية تدعم تحقيق أهدافه، من أجل ترسيخ منهجية عمل وتمكين فريق ذو خبرة في مجال عمله.

انطلق "وصول" بنشاطات تطوعية في عام 2018، بعد عدة أشهر من اجتماعات التأسيس، وقدّم مؤسسوه الدعم القانوني للاجئين الموجودين في مخيمات منطقة البقاع من خلال جلسات توعية واستشارات قانونية حول الحقوق والواجبات في القانون المحلي، وركّز على المواضيع المتعلقة بالأحوال المدنية، قبل أن ينطلق بشكل رسمي مع بداية عام 2019 بأول مشروع له، بعد تلقّي التمويل الأول في ديسمبر/كانون الأول 2018، وكان التمويل الأول يهدف إلى دعم المركز في انطلاقته وسمح لـ "وصول" بدعم النفقات التشغيلية الأساسية، وإطلاق أنشطة الدعم القانوني التي أجريت بشكل أساسي في مخيمات اللاجئين، وساهمت في مساعدة العديد من اللاجئين من خلال تقديم الاستشارات القانونية.

واستطاع "وصول" متابعة قضية الترحيل القسري للاجئين السوريين من لبنان مع بداية 2019، حيث ركز من خلال حملاتٍ مكثفة عبر الوسائل الإعلامية على لإضاءة على المعاهدات والقوانين الدولية التي يلتزم بها لبنان بعدم الترحيل القسري.

وأطلق "وصول" وحدة الرصد والتوثيق والمناصرة في يوليو/تموز 2019، وأنشأ أول قاعدة بيانات حول انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها السوريون في لبنان، ونشر في أول إصدارته، بحثًا معمّقًا حول عمليات "الترحيل القسري للاجئين السوريين من لبنان".

حصل "وصول" على "بيان علم وخبر" من وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية تحت رقم 1716 في سبتمبر/أيلول 2019، وكان أعضاء فريق العمل ينشطون تحت أسمائهم الشخصية إلى أن وقع المركز مذكرة تعاون مع "المركز اللبناني لحقوق الإنسان" للقيام بنشاطات مشتركة.

وكانت الرغبة بإطلاق "وصول" ترجع إلى عدم وجود منظمات غير حكومية مستقلة معنية بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان الخاصة باللاجئين بشكل مباشر، إذ أن مهمة "وصول" تتمثل بتأمين الدعم القانوني والدفاع الحقوقي لتلبية الاحتياجات المرتبطة بحقَّي السلامة الشخصية والعمل الكريم، وبحريتَّي الرأي والتعبير، من أجل بناء ثقافة الحماية تجاه حقوق اللاجئين وضمان حريتهم في تحصيل حقوقهم، والسعي في تجديد المساءلة القانونية الدولية.

العقبات التي واجهت "وصول" وفريق عمله

في البداية، واجه "وصول" صعوبة بالغة في الحصول على "العلم والخبر" للطلب المقدم إلى وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية تحت اسم جمعية "مركز وصول لحقوق الإنسان"، كان فريق المؤسسين يعملون بشكل تطوعي على تقديم جلسات التوعية القانونية، بعد أن واجه "وصول" صعوبة بالغة في الحصول على التمويل التأسيسي الذي يعد أهم جزء لانطلاقته، فضلًا عن عدم امتلاك فريقه الخبرات الإدارية في أوائل مرحلة التأسيس، مما قد أطال فترة التأسيس إلى أن انضمت إليه خبيرة في التخطيط الاستراتيجي كـ متطوعة، وعملت مع الفريق التأسيسي على صياغة الأهداف الاستراتيجية لعام 2019-2020 وذلك في منتصف عام 2018 أي بعد مرور أكثر من عام كامل على التأسيس.

وحصل "وصول" على تمويل التأسيس مع بداية عام 2019 من المؤسسة الأورو متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، واستطاع من خلاله تأسيس فريق عمل من خمسة أشخاص بدوامٍ جزئي إضافةً إلى ناشطين ميدانيين آنذاك، واستفادوا من خبرات شركائه الذين دعموا فريق العمل بدءًا من التدريبات إلى النصائح والتوجيهات لطريقة العمل المؤسساتية. ومع شح التمويل المقدم إلى منظمات المجتمع المدني العاملة مع اللاجئين، ما يزال "وصول" يعاني من صعوبة في الحصول على التمويل من أجل المضي قدماً في تحقيق أهدافه.

إن فريق "وصول" يبذل قصارى جهده من أجل احترام معايير الحياد والموضوعية، ودقة وسلامة المعلومات الواردة في منشوراته واصداراته، وذلك رغم العديد من التحديات الجدية التي واجهت الفريق في أنشطته، أقلّ ما فيها خوفهم من التعرّض للخطر والمضايقات أو ملاحقات تعسفية من قبل الأجهزة الأمنية اللبنانية، بسبب عملهم على مواضيع حساسة متعلقة بملف اللاجئين السوريين في لبنان، إذ عمدت القوى الأمنية اللبنانية إلى مضايقة وملاحقة الناشطين الحقوقيين المقيمين في لبنان، لبنانيين كانوا أم سوريين أم غيرهم، من الذين يعترضون جهراً على الانتهاكات الرسمية المنهجية المستمرة بحق اللاجئين السوريين في لبنان.
وتتراوح هذه المضايقات بين استدعاءات تعسفية إلى مراكز تحقيق من دون احترام الإجراءات القانونية واجبة التطبيق (من دون أن تستند هذه الاستدعاءات إلى قرار صادر عن النيابة العامة أو أي جهة قضائية أخرى) حيث يُحرم هؤلاء من حقوق قانونية تكفلها لهم المادة /47/ من قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني (حق الاتصال بذويهم ومقابلة محامي)، وبين حرمانهم من الحصول على إقامة قانونية في لبنان أو تجديدها (لجهة الناشطين السوريين والأجانب) علمًا أن المديرية العامة للأمن العام اللبناني لوّحت رسميًا بسياسة الحرمان من الإقامة هذه في بيان[11] نشرته على موقعها الرسمي بتاريخ 2019/6/17 هدّدت فيه الجمعيات التي نددت بإجراءات ترحيل اللاجئين السوريين بأنها "بصدد اتخاذ كل الاجراءات القانونية ومراجعة القضاء المختص لوقف أُجراء ومستخدمي هذه المنظمة أو تلك".

[1] بيان صادر عن الأمن العام حول بعض الجمعيات والمنتديات، 2019/06/17. https://tinyurl.com/y4z38nmb

استعراض عام 2019

ملخص عن وضع اللاجئين في لبنان

منذ بداية الانتفاضة السورية، استضاف لبنان أكبر عدد من المواطنين السوريين كلاجئين على أراضيه مقارنة بمساحته وعدد سكانه الذي يبلغ ما يقارب أربعة ملايين نسمة، وبسبب الوضع السياسي المعقد في لبنان، فليس لديه سياسة مميّزة قائمة على حفظ الحقوق لمعالجة قضية اللجوء، ومع المواقف المختلفة للتكتلات والأحزاب السياسية اللبنانية المتفككة، فإن حقوق اللاجئين وخاصة أولئك الذين أقاموا في مخيمات عشوائية غير رسمية في لبنان لم تكن محمية دوليًا، وبالتالي فهي تخضع لحسابات الأحزاب السياسية ونزوات البلديات حسب التوجه السياسي لسكانها.

ويُضاف ذلك إلى الانهيار الاقتصادي في لبنان، الذي أدى إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدل البطالة للعديد من اللبنانيين وأخذ اعتبارات تمييزية بأن اللاجئين يشكلون تهديدًا على الموارد بالفعل، مما أدى إلى زيادة الاحتقان ضد اللاجئين ونتج عنه انتهاكات بحقوقهم الأساسية.

يستضيف لبنان 1.5 مليون لاجئ فروا من سوريا، يعيش 73٪ من هؤلاء اللاجئين تحت خط الفقر وفقًا لتقدير مدى تعرض اللاجئين السوريين في لبنان لعام 2019 (VASyR). فإنهم يعيشون في ظروف قاسية، وأن 92٪ من عائلات اللاجئين السوريين يعيشون في مستويات مختلفة من انعدام الأمن الغذائي لهم، و66٪ يعيشون في ملاجئ متدنية (قد تكون خطرة جسديًا وغير آمنة وكذلك مكتظة) وفقًا لنفس الدراسة، مع ازدياد هذه المشاكل، تتصاعد التوترات بين المجتمعات المضيفة واللاجئين في معظم مناطق انحاء لبنان، بسبب خطابات الكراهية (خاصة تلك التي يعززها بعض الزعماء والسياسيين، التي تعد أبرز المسببات في التحريض على العنف وتشجيع الانتهاكات بحق اللاجئين)، كما رصدت بعض التقارير الصادرة من وسائل الإعلام خطاب الكراهية العام الماضي، وتواطؤ الحكومة اللبنانية في تأييد التمييز بحق السوريين اللاجئين، وذلك اتضح من آراء وتصريحات مختلف السياسيين وكذلك قرارات السلطات اللبنانية وتدابيرها وسياسة تعاملها مع ملف اللاجئين السوريين في لبنان، التي أدت إلى الحد من الحريات العامة، وتراجع مسؤوليات الدولة تجاه حقوق الإنسان، والتزاماتها أمام المجتمع الدولي.

ساهم كل هذا على مر السنين في اتخاذ إجراءات قانونية عشوائية، وتجاوزات تعسفية غير قانونية تتطلب دعمًا قانونيًا قويًا وتمثيلًا للاجئين، وإجراءات مقيّدة وضغطًا حكوميًا على المنظمات العاملة مع السوريين،

وتخفيضات تمويل مستمرة للمنظمات المحلية غير الحكومية التي تؤثر بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي للاجئين، وحصولهم على الرعاية الصحية والمساعدات. فضلاً عن عدم وجود مؤسسة متخصصة بمراقبة حقوق الإنسان لأوضاع اللاجئين السوريين.

في هذا السياق، يسعى المركز إلى حماية حقوق الإنسان للسوريين والدفاع عنها وتعزيزها، ليس فقط في ضوء الانتهاكات المذكورة أعلاه مثل الاعتقالات التعسفية وظروف الاحتجاز، ولكن في ضوء الانتهاكات الجسيمة. علاوة على ذلك، فإن "وصول" يعطي الأولوية للعمل من أجل تعزيز وضمان حق السلامة الشخصية والعمل الكريم وحرية الرأي والتعبير.

رصد مركز وصول لحقوق الإنسان من خلال أبحاثه والمراقبة الميدانية وملاحظات شركائه الذين يعملون في مخيمات اللاجئين، فجوةً ضخمةً في المعلومات والحماية فيما يتعلق بالأطر القانونية لحماية اللاجئين في لبنان.

على سبيل المثال، 22٪ فقط من الأفراد السوريين يملكون إقامة قانونية، وهو أمر مقلق للغاية لأن عدم حيازة إقامة قانونية يعيق حقوق العمل وحرية التنقل ويعرّض اللاجئين السوريين لخطر الاعتقال فضلاً عن إجراءات تعسفية أخرى تجاههم. لذلك، هناك ضرورة واضحة للمساعدة والمشورة القانونية والتمثيل فيما يتعلق بالحق في طلب اللجوء في البلد والإقامة فيه. وأيضاً نفس الحاجة فيما يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية والتسجيل المدني وأهمها تسجيل الولادات. وفقًا لـ VASyR 2019، تم تسجيل 30٪ فقط من المواليد من قبل الأمهات السوريات في سجل الأجانب، بينما يفيد التقرير أن 83٪ من الأسر تتكون من عضو واحد على الأقل من ذوي الإعاقة فضلًا عن وجود النساء الحوامل والمرضعات. وبالتالي، فإن التوعية القانونية والدعم ضرورية لتمكين اللاجئين السوريين من الاستشهاد بالقوانين المحلية التي تحمي حقوقهم الإنسانية الأساسية والاستفادة منها.

مشروع الدعم القانوني

يسعى مركز "وصول" لحقوق الانسان إلى دعم وتمكين اللاجئين السوريين في لبنان من خلال المساعدة في تقديم الدعم القانوني بدءًا من تزويدهم بالمعلومات الدقيقة المتعلقة بالقانون المحلي خصيصًا أولئك الذين يعيشون في المخيمات، وكذلك الذين يعيشون المناطق الحدودية المحرومة من الخدمات، استنادًا إلى الحاجة المتزايدة في توعية اللاجئين بحقوقهم وواجباتهم القانونية وفقًا للقانون المحلي من جهة والإجراءات والقرارات غير العادلة التي استخدمتها السلطات للضغط على اللاجئين من جهة أخرى، وتوفر وحدة الدعم القانوني جلسات لزيادة الوعي القانوني لدى اللاجئين، واستشارات قانونية، والعمل على تنظيم شؤونهم بطريقة قانونية التزامًا بالقوانين المحلية.

ويعتبر "وصول" أن من أبرز المواضيع الواجب الإضاءة عليها هي قوانين الأحوال المدنية، من أجل الاعتراف بالزواج، وإضفاء الشرعية على الطلاق، وإثبات الأبوة، والوصاية، وحضانة الأطفال أو السجلات العائلية الرسمية بشكل عام، فضلًا عن تقديم كافة الاستشارات القانونية من المواضيع الأخرى.

وتحقيقًا لهذه الغاية، بدأ "وصول" في عام 2018 بتنظيم جلسات تطوعية في الشؤون القانونية، ونُفذت أيضًا أنشطة دعم قانوني إضافية من ديسمبر/ كانون الأول 2018 إلى ديسمبر/ كانون الأول 2019 بفضل منحة التأسيس التي حصل عليها فريق "وصول" لتوسيع أنشطة المركز وتأسيس الكادر والبدء بإطلاق الأعمال والأنشطة التي يهدف المركز لتحقيقها.

تم عقد جلسات الدعم القانوني بشكل رئيسي في مناطق مختلفة من محافظة البقاع، حيث يقوم ناشط من فريق "وصول" بزيارة ميدانية لتقييم أوضاع اللاجئين في المنطقة لمعرفة احتياجاتهم الأكثر إلحاحًا في المشاكل القانونية التي يحتاجون لتقديم استشارات حولها، وبعدها يتم تحديد موعد ومكان الجلسة بناءً على حاجة الفئة المستهدفة، ويتعاون "وصول" مع عدد من المنظمات المحلية العاملة مع اللاجئين بشكل مباشر ليغطي نقص المعلومات القانونية في مخيمات اللاجئين الموجودة في مناطق عملهم.

وفي عام 2018 عمل فريق مركز "وصول" لحقوق الإنسان بالتعاون مع عدد من المؤسسات المحلية على تقديم 26 جلسة توعية قانونية، وخصَّص موضوع الأحوال المدنية وقوانين العمل وأوراق الإقامة القانونية بشكل رئيسي، واستفاد من تلك الجلسات ما يقارب 520 شخصًا من اللاجئين معظمهم من الرجال، ومع بداية عام 2019 قدّم المركز 17 جلسة توعية قانونية استفاد منها ما يقارب 283 شخصًا (218 امرأة و65 رجلاً)، يعود السبب في حضور النساء أكثر من الرجال إلى حقيقة أن النساء غالبًا ما تكنَّ متاحاتٍ أكثر

من الرجال، الذين من المرجح أن يكونوا مشغولين بالعمل خلال النهار، فضلاً عن المساعدة القانونية التي قدمها فريق "وصول" للاجئين من خلال تقديم المشورة عبر بريد الرسائل على وسائل التواصل الاجتماعي أو عبر البريد الالكتروني العام، لما يقارب 150حالة طلبت الاستشارات في مواضيع مختلفة.

تناولت الجلسات التي بالغالب كانت تمتد إلى ساعتين، الهياكل القانونية المتعلقة بالأحوال الشخصية، مثل كيفية تسجيل المواليد وإثبات الزواج والنسب والحمل، وقضايا الطلاق والنفقة الزوجية والانفصال، وكذلك كيفية الحصول على إقامة قانونية وكيفية تجديدها. تم تحديث جميع الجلسات بانتظام لمراعاة السياسات والقرارات الإدارية الجديدة الصادرة عن المديرية العامة للأمن العام، والقوانين المرتبطة بوضع اللاجئين، مثل إجراءات العودة الطوعية أو قرارات وزارة العمل. وعادة ما يتم تنظيم الحوار في بداية الجلسات على تقديم معلومات عامة حول هذه الإجراءات القانونية وثم تأتي مساحة لنقاش مفتوح لطرح الأسئلة التي يثيرها الحاضرون والحاضرات، في نهاية كل جلسة، يكرّس المحامي المتخصص بتقديم جلسات التوعية القانونية، الوقت الكافي للتشاور عن حالات معينة والإجابة على الأسئلة الفردية الخاصة.

وتلقى فريق "وصول" ردود فعل إيجابية والعديد من الطلبات لإجراء المزيد من جلسات الدعم الأخرى، ولاحظ فريق العمل من خلال اتصاله المباشر باللاجئين، بعد مراقبته الحاجة الماسة للدعم القانوني ومدى فائدة تقديم مثل هذه الجلسات، أن هناك صعوبةً في الوصول إلى المعلومات القانونية وطرق تفادي المشاكل القانونية، بسبب عدم وجود الدعم القانوني الكافي للاجئين، خصوصًا تلك الفئات التي تعيش في المناطق الحدودية والمخيمات العشوائية.

كما أعربت المنظمات المختلفة التي يتعاون معها "وصول" في محافظة البقاع عن الحاجة إلى المساعدة القانونية في المخيمات خصوصًا التمثيل القانوني لدى المحاكم والدوائر الحكومية، بناءً على ملاحظاتهم والطلبات المباشرة من اللاجئين. ويسعى وصول في الفترة القادمة للتركيز على جانب تقديم الدعم القانوني من استشارات وتمثيل قانوني لدى السلطات اللبنانية للاجئين الذين يحتاجون إلى مدافعين عن حقوقهم.

على مدار عام 2019 زاد عدد اللاجئين السوريين في لبنان الذين لديهم معرفة بحقوقهم وواجباتهم وزادت قدرتهم في التعامل مع التحديات الكثيرة التي يواجهونها كلاجئين، وساهمت جلسات التوعية والاستشارات القانونية التي قدمتها مركز "وصول" للمجتمعات المهمشة في تسوية قضاياهم الفريدة، وحصولهم على وعي قانوني عام أفضل، حيث استطاع بعضهم تجاوز العديد من المشكلات التي كانوا قد يواجهونها آنذاك.

وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات

يضيف "وصول" إلى الجهود التي بذلها من خلال وحدة الدعم القانوني في عام 2019 في توعية اللاجئين وتقديم الاستشارات القانونية ودعمهم أمام التحديات القانونية التي قد يواجهونها، إطلاق "وحدة الرصد والتوثيق" في يونيو/حزيران 2019 لتوحيد جهوده في سبيل دعم قضايا اللاجئين الجماعية حقوقيًا، كقضية الترحيل القسري، والقضايا الفردية كـ الاحتجاز التعسفي.

ووسّع "وصول" قدراته في الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد اللاجئين، وأنشأ أول قاعدة بيانات شاملة عن الانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئون في لبنان لدعم التقارير الحقوقية التي يصدرها بشكل دوري.

لدى "وصول" شبكة علاقات متينة في معظم المناطق اللبنانية، وفريق من المتطوعين من جنسيات مختلفة، ينسق معهم فريق العمل لتوفير الوصول اليومي إلى ضحايا الانتهاكات أو الحالات التي يُحتمل أنها ستتعرض لانتهاكات جسيمة – كـ قرار مجلس الدفاع الأعلى في هدم البيوت الاسمنتية التي اعتقد وصول آنذاك أنها ستسبب في تشريد آلاف العوائل اللاجئة، ويتدخل "وصول" في الحالات الجماعية من خلال إطلاق حملة مناصرة على المستوى الدولي، كـ الحملات الإعلامية التي سلطت الضوء على حالات الترحيل القسري للاجئين السوريين من لبنان، إذ كان "وصول" يتابع بشكل دقيق طيلة عام 2019 قضية الترحيل القسري التي يعتبرها أولى قضاياه التي يعمل من أجلها لضمان سلامة اللاجئين من خطر الترحيل القسري، من خلال الضغط على الحكومة اللبنانية بالالتزام بالقوانين والاتفاقيات الدولية.

وفي يوليو/تموز 2019، تلقى فريق "وحدة الرصد والتوثيق" ومجموعة متطوعين يعملون كمراسلين في الميدان، تدريبات مكثّفة على آليات ورصد وتوثيق الانتهاكات والأمن الرقمي، وركز التدريب على استخدام الأدوات الرقمية الآمنة، يجري فريق العمل مقابلاته مع الضحايا بشكل مباشر في كل إبلاغ يتم استلامه عبر منصات الاتصال الخاصة بالمراسلات وأرشفة البيانات، وتسجيلها في قاعدة بيانات آمنة ومحمية، من أجل الحفاظ على سجل بعيد المدى لانتهاكات حقوق الإنسان في لبنان للاستفادة منه واستخدامه كمرجعٍ في الأبحاث والتقارير الحقوقية، كما استعمل البيانات في تقرير الاستعراض الدوري الشامل الذي قام بتحضيره "وصول" مع مجموعة من المنظمات المحلية لتقديمه في عام 2020، وقد استخدمت "وصول" سابقًا في كتابة الأبحاث والتقارير والبيانات الصحفية، وعند القيام بأنشطة الضغط والمناصرة، وصياغة التوصيات في الإعلام والاجتماعات مع أصحاب المصلحة. في خريف عام 2019، كانت قاعدة البيانات

أساسية لعمل المركز على التوعية بالانتهاكات في المباحثات مع السلطات اللبنانية والهيئات الحكومية وغير الحكومية الدولية في وفد المدفعين عن حقوق اللاجئين في كل من بيروت وجنيف.

تشمل الانتهاكات التي تتم مراقبتها: الاعتقال، الاحتجاز التعسفي وظروفه، التعذيب، الإخفاء القسري، الترحيل القسري، إخلاء قسري، إساءة المعاملة، التحريض على العنف وخطاب الكراهية، الإهمال الطبي، حجز الوثائق الرسمية والتمييز على أساس العرق والفكر والمعتقد.

لعب "وصول" دورًا مهمًا ومركزيًا في تسليط الضوء على قضايا اللاجئين في لبنان، حيث سجّل نحو 283 انتهاكًا فرديًا، و24 انتهاكًا جماعيًا لحقوق الإنسان ضد اللاجئين، ويركز "وصول" جهود التدخل في الحالات المعرّضة للمخاطر أو التهديدات المباشرة، مع التركيز على أوضاع الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغالباً ما يحيلهم إلى شركائه و/أو هيئات تتبع للأمم المتحدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أو منظمات حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة، لمساعدتهم في معالجة قضاياهم و/أو طلب الإنصاف القانوني، أدى توسع جهود الرصد والتوثيق التي قام بها المركز في عام 2019 إلى التوعية بانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها اللاجئون السوريون في لبنان، حيث استطاع "وصول" التدخل بـ 39 قضية فردية تعرّضوا لشتى أنواع الانتهاكات، لم ينجح "وصول" بالحصول على نتائج إيجابية في معظم تدخلاته، ونجح في انقاذ بعض الحالات من خطر الترحيل القسري والاعتقال التعسفي.

الانتهاكات ضد اللاجئين

سجّل مركز وصول لحقوق الإنسان العديد من الانتهاكات في عام ٢٠١٩، يلخصها في الانفوغرافيك التالي، ولمشاهدة تفاصيل الانتهاكات يرجى زيارة الموقع الالكتروني هنا، وتجدر الإشارة أن وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات هي وحدة لمراقبة ودراسة أوضاع حقوق الإنسان للاجئين السوريين وليست مرصد لانتهاكات حقوق الإنسان.

الانتهاكات التي تم تسجيلها في عام 2019

أعداد الضحايا
الأفراد 158

أعداد الضحايا الأفراد: معظمهم/ن أُجريت معهم/ن مقابلات إما بشكل مباشر ميدانيًا و/أو من خلال برامج اتصال آمنة مشفرة ومفتوحة المصدر، أو بشكل غير مباشر من خلال أقاربهم من الدرجة الأولى

133 ♂ 25 ♀

يحمل إقامة سارية	14
مسجلين في مفوضية اللاجئين	80
ناشطين في المجتمع المدني	10
يحملون أوراق إقامة منتهية الصلاحية	8
استطاعوا توكيل محامي	10

انتهاكات لم يتم تحديد مكانها 5

الحالات التي تدخل بها وصول 39

الانتهاكات بحسب الجهات المسؤولة

إساءة معاملة

السلطات اللبنانية	36
مواطنين لبنانيين	3
مفوضية اللاجئين	1
عنف أسري	5
سلطات /UNHCR	1
مواطنين وسلطات	1
المجموع	47

41 ♂ 6 ♀

الإخلاء القسري

السلطات اللبنانية	1
مواطنين لبنانيين	7
المجموع	8

5 ♂ 3 ♀

الترحيل القسري

السلطات اللبنانية	42
المجموع	42

42 ♂

الإختفاء القسري

السلطات اللبنانية	8
أحزاب سياسية	1
المجموع	9

9 ♂

التعذيب

السلطات اللبنانية	11
مواطنين لبنانين	3
عنف أسري	2
جهة مجهولة	5
سوريين	1
المجموع	22

22 ♂

الاعتقال التعسفي

السلطات اللبنانية	99
أحزاب سياسية	1
المجموع	100

96 ♂ 4 ♀

خطابات الكراهية / التحريض على العنف

السلطات اللبنانية	2
أحزاب سياسية	3
مواطنين لبنانيين	8
جهات مجهولة	5
مواطنين وسلطات	1
المجموع	19

18 ♂ 1 ♀

التمييز على أساس العرق أو الفكر أو المعتقد

السلطات اللبنانية	15
أحزاب سياسية	3
مواطنين لبنانيين	6
سلطات /UNHCR	1
مواطنين وسلطات	1
المجموع	26

23 ♂ 3 ♀

العنف الجنسي

السلطات اللبنانية	3
مواطنين لبنانيين	1
عنف أسري	1
المجموع	5

5 ♂

القتل خارج إطار القانون

مواطنين لبنانيين	1
جهات مجهولة	1
المجموع	2

2 ♂

حجز الوثائق الرسمية

السلطات اللبنانية	15
المجموع	15

12 ♂ 3 ♀

تضييق على منظمات المجتمع المدني العاملة مع اللاجئين السوريين

السلطات اللبنانية	5
المجموع	5

1 ♂ 4 ♀

الإهمال الطبي

السلطات اللبنانية	7

7 ♂

ACHRights
@ACHRights
info@achrights.org
www.achrights.org
مركز وصول لحقوق الإنسان

المنهجية العامة للبحث والتوثيق

يعتمد فريق مركز "وصول" لإعداد أية أوراق صادرة عنه على المعايير الدولية المتضمنة "الدقة" و"الموضوعية" و"الحياد" والتي تنسجم مع المعايير الدولية للرصد والتوثيق، ويتم اجراء تحقيقات ميدانية واتصالات عبر برامج آمنة مشفرة ومفتوحة المصدر مع اللاجئين الذين تعرّضوا للانتهاكات بشكل مباشر أو ذوي الضحايا أو مع المقربين منهم، كلٌّ على حدة، وبشكل يضمن استقلاليهم في التصريحات التي أدلوا بها، ويضمن كتمان هويات الأفراد المعرضين للخطر بينهم.

وتعتمد المقابلات على القائمة عينها من الأسئلة حول الوقائع عينها للتيقن من صحة المعلومات المُدلى بها، وذلك باللغة الأصلية للأشخاص الذين تمت مقابلتهم، ومن دون أي مقابل مادي. ويتم التشاور حول المعلومات المتوفرة في قاعدة البيانات خاصتنا، مع شركائنا من المنظمات الحقوقية اللبنانية والسورية والدولية، سواء تلك التي تنشط وتقيم داخل لبنان أو خارجه.

يعتمد مركز " وصول" على مناهج بحثية متعددة لإصدار التقارير والبيانات المتعلقة بالوحدة أهمها المنهج الوصفي والتاريخي. حيث يقوم المركز بإجراء تحليل خاص للبيانات التي تم جمعها من مصادر متعددة عبر آليات بحث تضم في مقدمتها المقابلات مع الضحايا مباشرةً أو مع ذوييهم و/أو أقرابائهم من الدرجة الأولى والدراسات الاستقصائية وبالإضافة إلى المراجع الإلكترونية الموثوقة كتقارير وأبحاث سابقة. كما نعمل على تحليل التقارير الإعلامية والبيانات الرسمية بعد التحقق من صحتها ودقتها.

كما أصبح "وصول" يعتمد على قاعدة البيانات التي أنشأها في يوليو/تموز 2019، ويعمل "وصول" دائمًا على إبقاء تواصل مباشر مع "مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين" والسفارات الأجنبية والمنظمات المختلفة للمساعدة في حملات المناصرة أو الضغط في نفس الاتجاه.

يستخدم "وصول" مصطلحات خاصة به، يمكنكم الاطلاع عليها على الموقع الالكتروني هنا

أبرز التقارير والمنشورات

1) بحث حول "الترحيل القسري للاجئين السوريين من لبنان" أغسطس/آب 2019

ينشر "وصول" بحثًا في شهر آب/أغسطس يشرح فيه عن كيفية تنفيذ عمليات الترحيل القسري من لبنان، ويحلل سياسة السلطات اللبنانية للضغط على اللاجئين لمغادرة البلاد والعودة إلى سوريا، ويوضح دور بعض وسائل الإعلام اللبنانية في تشكيل الرأي العام السلبي فيما يتعلق باللاجئين السوريين، إضافة إلى تسويقها المستمر على أن سوريا بلد آمنة للعودة رغم التحليل المنطقي والحقائق على الأرض التي تنفي ذلك.

كما يعرض البحث أيضًا القوانين والاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها الدولة اللبنانية في عدم الترحيل القسري من أراضيها.

واستغرق العمل على هذا البحث ما يقارب خمسة أشهر، وتبعَ نشر البحث حملات ضغط ومناصرة على المستوى الدولي، وما يزال "وصول" يعمل مع شركائه المحليين والدوليين على هذه القضية التي يعتبرها في خانة الخطر المباشر على اللاجئين، كما أن لبنان يواصل عمليات الترحيل القسري إلى سوريا.

وكان "وصول" قد عمل على عدة بيانات - قبل نشره للبحث المعمّق - بهدف الإضاءة على القضية الخطيرة التي بدأت تتفاقم في بداية عام 2019، منذ بدء متابعته لقضية الترحيل القسري للاجئين الخمسة في كانون الثاني/يناير، إلى أن نشر بيانًا عاجلًا مشتركًا مع منظمة "هيومن رايتس ووتش"، و"المركز اللبناني لحقوق الإنسان"، و"المفكرة القانونية"، و"رواد الحقوق" أدان فيه الإجراءات التعسفية بحق اللاجئين الذين أجبروا على توقيع استمارات عودة "طوعية".

2) استمرار الصعوبات أمام اللاجئين في لبنان – قطاع التعليم نوفمبر/تشرين الثاني 2019

نشر "وصول" في 26 نوفمبر/تشرين الثاني تقريرًا بحثيًا موجزًا عن معاناة الطلاب السوريين في استلام شهاداتهم وصعوبات التحاقهم بالعام الدراسي القادم على موقعه الإلكتروني، بعد ما تم إرساله مباشرة إلى وزارة التعليم والتعليم العالي، طالبًا من الوزارة مراجعة سياساتها وممارسات مديرياتها في المدارس الرسمية، وكذلك لإيجاد حلول من شأنها مساعدة الطلاب للحصول على شهادات التخرج الرسمية، من أجل استكمال تسجيلهم في المدارس الحكومية اللبنانية والجامعات، وذلك اعتمادًا على الشكاوى المقدمة إلى المركز "وصول" لحقوق الإنسان والزيارات الميدانية التي قام بها الفريق للمدارس في مناطق البقاع وعرسال، وأوضح أيضًا عواقب الإجراءات والظروف المعقدة التي فرضتها الوزارة على الطلاب، وقد استغرق إعداد التقرير ما يقارب شهر ونصف من المقابلات الميدانية والبحث.

3) **ماهية حق العمل للاجئين السوريين والفلسطينيين في لبنان** مارس/آذار 2019

في إطار إطلاق وزارة العمل خطة لمكافحة العمالة الأجنبية غير الشرعية التي بُدأ تنفيذها في شهر تموز، بالتزامن مع تدهور الظروف المعيشية للاجئين بالإضافة الى تفاقم الوضع الاقتصادي في لبنان والتخفيضات الصافية في التبرعات للمنظمات، بدأ مركز "وصول" في شهر أكتوبر/تشرين الأول العمل على بحث حول حق العمل للسوريين والفلسطينيين وكذلك اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا.
ويقدّم البحث عرضًا للقوانين الدولية التي يلتزم بها لبنان والاتفاقيات الثنائية بين سوريا ولبنان التي تضمن حق العمل للسوريين وشروط العمل الكريم، ويعرض البحث، القوانين المحلية وآليات تطبيقها وتناقضها مع القوانين الدولية. علاوة على ذلك، يثبت البحث أن عدم وجود إقامة سارية يؤثر بشكل مباشر على التمتع بهذا الحق، إذ يجعل الرجال أكثر عرضةً للاعتقال التعسفي وبالتالي الخوف من الحواجز، مما أدى إلى زيادة المسؤولية على النساء والأطفال في توفير سبل العيش.

4) **"بيان موقف" عرسال: اعتداءات فردية على ممتلكات للاجئين سوريين. ٢٦ يناير ٢٠١٩**

5) **لبنان: ترحيل سوريين من المطار بإجراءات موجزة ٢٤ أيار ٢٠١٩**

6) **مبادرة المدافعين عن حقوق اللاجئين" بعد جولتها الحكومية والدبلوماسية: تدهور الوضع الحقوقي للاجئين في لبنان سيؤدي إلى نتائج كارثية ٨ أكتوبر ٢٠١٩**

7) **لبنان يواصل سياسة الترحيل القسري على اللاجئين السوريين ١٧ أكتوبر ٢٠١٩**

8) **حيّدوا اللاجئين السوريين عن المعترك السياسي في لبنان ٩ نوفمبر ٢٠١٩**

الحشد والمناصرة لحقوق اللاجئين

يعتبر "وصول" أن أنشطة وآليات المناصرة هي أبرز المهام التي نشأت للدفاع عن قضايا اللاجئين، كأداة أساسية لتعزيز حقوق الإنسان في البلاد، يقوم "وصول" بتسليط الضوء على المواضيع المتعلقة بالانتهاكات ضد اللاجئين على مستوى الرأي العام، للتوعية بانتهاكات حقوق الإنسان، عبر تقديم معلومات مفصلة ودقيقة عن أوضاع حقوق الإنسان للاجئين والانتهاكات ضدهم في الساحتين العامة والرسمية، من خلال البيانات والحملات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلًا عن اللقاءات والتواصل مع المسؤولين الحكوميين في لبنان، والدول الأجنبية المعنية بدعم اللاجئين، والهيئات التابعة للأمم المتحدة، ومجموعات العمل والمقررين الخاصين المعنيين بدراسة واقع حقوق الإنسان وتقديم التقارير لمجلس حقوق الإنسان لمتابعة الدول في التزاماتهم بالقوانين والاتفاقيات الدولية، يدعو فيها "وصول" للتغيير إلى ظروف أفضل في لبنان وحماية المجتمعات المهمشة فيه.

كجزء من عمل "وصول" الرامي إلى تعزيز المعرفة بحقوق اللاجئين بين الجماعات الحكومية والدولية، حضر مركز "وصول" لحقوق الإنسان في عام 2019 الأحداث الدولية والتقى بالمسؤولين لتبادل خبراتهم في مسائل حقوق الإنسان وظروف اللاجئين في لبنان ودول الجوار:

في خطوة غير مسبوقة، في أيار/مايو2019، اجتمع مركز "وصول" لحقوق الإنسان والمجلس السوري الأمريكي (SAC) لتشكيل وفد من المدافعين عن حقوق الإنسان قادمين من عدة دول، حيث نظّموا في نهاية سبتمبر/أيلول وبداية أكتوبر/تشرين الأول وفدًا من المدافعين تألف الوفد من ممثلين عن منظمات غير حكومية محلية ودولية بالإضافة إلى نشطاء مستقلين ومحامين.

وقام الوفد بزيارة رسمية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للفت الانتباه إلى انتهاكات الحقوق مثل الترحيل القسري، وواجبات المفوضية للتحرك تجاه هذا الملف وإنقاذ اللاجئين.

وزار الوفد أيضًا عدد من السفارات الأجنبية في لبنان من أجل عرض واقع حقوق الإنسان للاجئين، لا سيما فيما يتعلق بحرية التنقل وإساءة المعاملة التي يتعرض له اللاجئون، مثل التعذيب والاحتجاز التعسفي، وزار الوفد أيضًا وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية لتسليط الضوء على قضايا يعاني منها اللاجئون، للفت انتباه الوزارة حول التحركات المحتملة من أجل معالجة القضايا العالقة، وخاصة حق العمل وحق التعليم، وتمت تغطية زيارة الوفد من قبل وسائل إعلام عربية وأجنبية.

وفي سبتمبر/ أيلول، خلال الدورة الثانية والأربعين لـ "مجلس حقوق الإنسان" في جنيف وتحت رعاية الاتحاد الأوروبي، كان مركز "وصول" لحقوق الإنسان جزءًا من وفد نظمه "المركز السوري للإعلام وحرية التعبير" (SCM) لمناقشة الظروف المعيشية المتدهورة للاجئين في البلدان المجاورة لسوريا، والانتهاكات التي يتعرضون يوميًا، والمخاطر التي يواجهونها في حال عودتهم إلى سوريا.

وعلى مدار يومين، شارك مدير مركز "وصول" في عدة اجتماعات رفيعة المستوى مع هيئات من ممثلين لعدة بلدان عربية وأجنبية وهيئات الأمم المتحدة، مع ممثلي منظمات من تركيا والأردن وسوريا والجولان المحتل، وألقى الوفد كلمة عن المنطقة التي يعمل بها، وأكّد على ضرورة مراقبة انتهاكات الحقوق والحريات العامة، وقدم توصيات عاجلة لتحسين أوضاع اللاجئين السوريين.

بالإضافة إلى هذه الجهود بوضع المسؤولين بالصورة التفصيلية حول حقوق اللاجئين والتهديدات التي يواجهونها في لبنان، عمل المركز أيضًا طوال عام 2019 على لفت الانتباه إلى حالات معينة من انتهاكات حقوق الإنسان من خلال نشر تقاريره عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ومراسلة المسؤولين بشكل مباشر أو عبر وسطاء وشملت هذه الحملات الاعتداءات على اللاجئين في عرسال، و"مطار رفيق الحريري الدولي" في بيروت، والتوتر في مخيمات اللاجئين في دير الأحمر، والاحتجاز التعسفي والترحيل إلى سوريا، بالإضافة إلى البيانات الصادرة على موقع المركز وصفحة التواصل الاجتماعي لإعلام الجمهور بمثل هذه الحوادث، وعلى مدار العام حثّ "وصول" الجهات المختصة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان ضد اللاجئين، وما يزال فريق العمل يتابع عن كثب لمنع استمرار هذه القضايا.

ويستمر مركز "وصول" ببذل كل الجهود الممكنة مع شركائه من المنظمات الحقوقية المحلية والدولية والتحالفات الإقليمية لإيجاد حلول جذرية لوقف الانتهاكات الواقعة على اللاجئين السوريين في الدول المُضيفة.

وصول في الإعلام

كانون الثاني/يناير

- لبنان يرحّل سوريين إلى نظام الأسد ..مصير مجهول يواجههم

أيار/ مايو

- Des ONG accusent le Liban d'avoir "sommairement expulsé" 16 Syriens

تموز/ يوليو

- Syrian refugees panic as threat of deportation rises in Lebanon

أيلول/ سبتمبر

- Analysis of Tweets Showcases Hatred Towards Syrian Refugees Among Lebanon's Elite

نيسان/أبريل

- توضيحات بخصوص محتجزين سوريين في لبنان تم ترحيلهم خارج البلاد
- تفاصيل عملية ترحيل الأمن اللبناني للاجئين سوريين بينهم نساء

حزيران/ يونيو

- لبنان يرحل سوريين منشقين.. بالتنسيق مع السفارة السورية؟
- التعهدات الدولية "مجرد كلام".. إجلاء لاجئي "دير الأحمر" إلى أرض نائية دون خدمات

آب/ أغسطس

- Lebanon's Politicians Want Syrian Refugees to Leave
- Time Is Running Out for Syrians in Lebanon
- Syrians deportees allege torture: rights group

تشرين الأول/ اكتوبر

- سوريان معتقلان يشنقان نفسيهما في سجن رومية بلبنان ...ماذا عن مصير الباقين؟
- وفد "مبادرة المدافعين عن حقوق اللاجئين "يعتبر الترحيل القسري للسوريين "انتهاكاً"
- Plight of Syrian refugees in Lebanon
- Siriani in Libano: tra deportazioni e ritorni (in)volontari

منظمات المجتمع المدني – المتعاونون والشركاء المحليون والدوليون

يؤمن مركز "وصول" لحقوق الإنسان على أهمية التعاون بين منظمات المجتمع المدني لتحقيق الأهداف الرامية للدفاع عن حقوق المضطهدين أينما كانوا، ومن أجل النهوض بعمله وتعزيز أهدافه، يتعاون "وصول" مع منظمات المجتمع المدني الأخرى في المنطقة التي تدعم حقوق الإنسان، وتعمل على تحسين أوضاع اللاجئين السوريين.

كوميتي فور جاستس.

المجلس السوري الأمريكي.

مركز الخليج لحقوق الانسان.

المركز اللبناني لحقوق الانسان.

جمعية سوا للتنمية والمساعدات.

منظمة أوبرازيون كولومبا الإيطالية.

منظمة مابس للمساعدات المتعددة.

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير.

مركز توثيق الانتهاكات في سوريا "VDC".

منظمة هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية.

المؤسسة اللبنانية للديمقراطية وحقوق الإنسان "لايف".

"وصول" عضو منتدى أصوات لأجل المهجرين السوريين.

EUROPEAN ENDOWMENT FOR DEMOCRACY

المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية

المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم
المدافعين عن حقوق الإنسان